Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

26 Août 2011
26 غشت 2011

التجديد
25/08/11

ماذا وراء رفع التحفظات؟ ومن المسؤول عن ذلك؟

كان من الممكن أن يتم تجاهل التصريحات المنسوبة لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليازمي والتي عبر فيها عن رأيه بخصوص المساواة في الإرث وحق المرأة غير المسلمة في الزواج من غير المسلم، والتي تعبر عن معارضة صريحة لأحكام مدونة الأسرة، رغم ما في ذلك من إخلال صريح بواجب التحفظ في قضية ذات حساسية بالغة في المجتمع المغربي ومحسومة من الناحية الدستورية، وسبق للملك بصفته أميرا للمؤمنين أن عبر عن موقف واضح حيث لا يمكن تحليل شيء حرمه الله أو تحريم شيء أحله الله.

إلا أن الصدمة التي نتجت عن كشف موقع الأمم المتحدة الخاص بالاتفاقيات الدولية (*) لخبر رفع المغرب لتحفظاته عن المادتين 16 والفقرة الثانية من المادة 9 من الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة والإبقاء حول قضية التحكيم بين الدول في المنازعة حول الاتفاقية، مع بيان تفسيري يهم المادة 2، 29على تحفظ وحيد يهم المادة حيث تم توجيه رسالة في الموضوع تخبر برفع تلك التحفظات إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 8 أبريل الماضي وذلك مع انطلاق مسلسل المراجعة الدستورية، مما يفرض علينا التساؤل عن حقيقة ما يدبر في الخفاء لهذا البلد المسلم؟ كما تدفعنا لتوقع الأسوأ في المرحلة القادمة من تغييرات في نظام الأسرة المغربية.

ما سبق يطرح عددا من الملاحظات أهمها:

- أولا، ما وقع هو عملية تمت بشكل سري بعد أن أثير حولها الجدل قبل ثلاث سنوات وجرى الرد آنذاك بأن المغرب سيرفع التحفظات التي أصبحت متجاوزة بحكم القوانين الوطنية، لكن الذي وقع كان عكس ذلك، بل وتمت في ظرفية المراجعة الدستورية التي كانت قضية الاتفاقيات الدولية وسموها على القوانين الوطنية أحد محاور السجال، بما يجعلنا أمام عملية تهريب في قضية كبيرة، وذلك في ظل خشية البعض من أن يقع النص في الدستور الجديد على إدراج الاتفاقيات الدولية ضمن اختصاصات البرلمان.
- ثانيا، لقد كان موقف المغرب من الاتفاقية بخصوص المادة 16 تحديدا منسجما مع مواقف الدول العربية والإسلامية باعتبارها تقرر قاعدة المساواة الطلقة في بناء الزواج وفسخه وفي الحقوق والمسؤوليات وتدبير الممتلكات ، ومن هذه الدول تونس التي اشتهرت بثورتها العلمانية في التشريع الأسري، إلا أنها وقفت عند باب أحكام الإرث الإسلامية ولم تغيرها، وتحفظت على الاتفاقية في مادتها 16لما تضمنته من تعارض مع قانون الأحوال الشخصية بخصوص اكتساب الملكية عن طريق الإرث، بمعنى أن الموقف المغربي الأخير شكل ضربة لموقف عربي وإسلامي.
- ثالثا، ارتكزت تحفظات المغرب على أن التشريع الأسري في الإسلام يلزم الزوج بإعالة الأسرة كما يقرر عليه النفقة بعد الطلاق وهو ما يتعارض مع قاعدة المساواة في المسؤوليات التي أقرتها المادة 16 من الاتفاقية، وهو ما يعني حق كل زوج في رفض إقرار النفقة عليه سواء أثناء الزواج أو بعد فسخه، وله أن يجادل في ذلك باللجوء إلى القضاء أو الطعن في دستورية القوانين في حال تطبيقها عليه أمام القضاء، ونفس الأمر يهم كافة المقتضيات المنظمة للعلاقات بين الزوجين بما فيها أحكام حيازة الممتلكات واختيار اسم الأسرة.
- رابعا، إن ذلك يعني انطلاق مسلسل ضغط على المغرب يهم فرض انسجام الحكومة مع قرارها برفع التحفظات وذلك بالعمل على مراجعة مدونة الأسرة، خاصة وأن اللجنة الأممية المكلفة بالاتفاقية أقرت آلية لتتبع التزام الدول بها وأوجبت رفع تقارير دورية تناقش في دورات اللجنة، وللعلم فآخر دورة نظمت هي الدورة 49 في يوليوز الماضي وأخبر فيها المغرب في تقريره الدوري بأنه دخل في مسطرة سحب البيان التفسيري الخاص بالمادة 15 الفقرة 4 وكذلك إعادة صياغة البيان التفسيري الخاص بالمادة 2 والتي يحيل فيها على الشريعة الإسلامية.

من الواضح أن عملية سرية خضع فيها المغرب لابتزاز الخارج رغم أن أدنى احتكاك به وبالقوى الفاعلة فيه يكشف أن مثل هذا الخضوع غير مبرر وغير مفهوم ويمكن تجاوزه، كما أنه يدخل البلاد في معركة جديدة. والمطلوب اليوم العمل على مراجعة هذا الخطأ الجسيم وفق ما تتيحه الآليات الدستورية الجديدة، وإعمال أدوات المحاسبة الصارمة للمسؤولين عن ذلك.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

Tenue du 1-er Conseil d'administration des Archives du Maroc

Rabat, 25/08/11- Le Conseil d'administration de l'institution "Archives du Maroc" s'est réuni, mercredi à Rabat, sous la présidence du ministre de la Culture, Bensalem Himmich.

A cette occasion, M. Himmich a rappelé que l'institution "Archives du Maroc" a été créée en vertu de la loi sur les archives de 2007 et que son directeur a été nommé par SM le Roi Mohammed VI en mars dernier, indique un communiqué des Archives du Maroc parvenu jeudi à la MAP.

La création de cette institution "revêt une importance particulière dans le cadre de la dynamique que connaît le Maroc suite à la promulgation de la nouvelle constitution qui instaure le principe de la responsabilité, dont la preuve ne peut être apportée que par les archives", a souligné le ministre.

De son cô té, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a rappelé que la création de cette institution, qui fait partie des recommandations de l'IER, répond aussi aux dispositions de la Constitution relatives au droit à l'information.

M. El Yazami a d'autre part réitéré l'engagement du Conseil à apporter tout l'appui nécessaire à l'opérationnalisation des Archives du Maroc, notamment dans le cadre du Programme d'accompagnement aux recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) en matières d'archives, d'histoire et de mémoire.

Pour sa part, le directeur des Archives du Maroc, Jamaâ Baïda a présenté un exposé sur l'historique des archives au Maroc, les enjeux actuels, la mise en place de l'institution et les divers défis et contraintes auxquels elle est confrontée.

Après avoir insisté sur la nécessité de la mobilisation de tous les acteurs nationaux sur la problématique des archives, M. Baïda a présenté les principales décisions soumises au Conseil d'administration pour discussion et adoption.

Au terme de cette réunion, le Conseil d'administration a adopté à l'unanimité l'organigramme des Archives du Maroc, le statut de son personnel, le budget pour le 4ème trimestre 2011 et le budget 2012.

Dans ses recommandations, le Conseil a proposé l'envoi par le Premier ministre d'une circulaire à toutes les administrations les sensibilisant sur l'importance des archives et sur le rô le des Archives du Maroc, l'engagement de la réflexion sur l'acquisition d'un terrain et la construction d'un local en mesure d'accueillir toutes les archives publiques.

Le Conseil a recommandé également la proclamation d'une journée nationale des archives et la prise des dispositions nécessaires pour la récupération des archives marocaines à l'étranger.

Le Conseil a aussi été informé de l'engagement, dès la rentrée des travaux d'aménagement des locaux actuels abritant les Archives du Maroc, ainsi que le lancement d'une première étude sur l'état des archives nationales.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

"انعقاد المجلس الإداري الأول لمؤسسة "أرشيف المغرب

وكالة المغرب العربي

وكالة المغرب العربي : 25 - 08 - 2011

عقد المجلس الإداري لمؤسسة "أرشيف المغرب" أمس الأربعاء، بالرباط دورته الأولى برئاسة وزير الثقافة السيد بنسالم حميش.

وأوضح بلاغ للمؤسسة أن وزير الثقافة ذكر بالمناسبة، أن مؤسسة "أرشيف المغرب"، تم إحداثها بمقتضى قانون حول الأرشيف لسنة 2007، وأن مديرها العام تم تعيينه من قبل جلالة الملك محمد السادس في مارس الماضي.

وأكد الوزير أن إحداث هذه المؤسسة "يكتسي أهمية خاصة في إطار الدينامية التي يشهدها المغرب بعد إصدار الدستور الجديد الذي يرسي مبدأ المسؤولية ،التي لا يمكن تثبيتها إلا من خلال الأرشيف ".

ومن جانبه، ذكر رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان السيد ادريس اليزمي ،أن إحداث هذه المؤسسة، التي تعد إحدى توصيات هيئة الانصاف والمصالحة، يستجيب لمقتضيات الدستور المتعلقة بالحق في الخبر.

ومن جهة أخرى، جدد السيد اليزمي التزام المجلس بتقديم الدعم الضروري لتفعيل أرشيف المغرب،ولاسيما في إطار برنامج مواكبة توصيات هيئة الانصاف والمصالحة في مجالات الارشيف والتاريخ والذاكرة .

ومن جانبه، قدم مدير الارشيف جامع بيضاء عرضا حول تاريخ الارشيف بالمغرب، والرهانات الحالية وإحداث المؤسسة ومختلف التحديات والاكراهات التي تواجهها.

وبعد أن ألح على ضرورة تعبئة جميع الفاعلين الوطنيين حول إشكالية الارشيف ،قدم السيد بيضاء أبرز القرارات المعروضة على مجلس الإدارة من أجل المناقشة والمصادقة عليها .

وفي ختام هذا اللقاء، صادق المجلس الإداري بالاجماع على الهيكل التنظيمي لأرشيف المغرب والنظام الأساسي للعاملين به،والميزانية المرصودة برسم الفصل الأخير من 2011 وميزانية 2012.

واقترح المجلس في توصياته أن يوجه الوزير الأول دورية لجميع الإدارات من أجل تحسيسها بأهمية الأرشيف ودوره في المغرب والالتزام بالتفكير حول اقتناء بقعة أرض وبناء مقر كفيل باستقبال جميع الأرشيفات العمومية.

وأوصى المجلس أيضا بتخصيص يوم وطني للارشيف واتخاذ التدابير الضرورية لاستعادة الارشيف المغربي بالخارج.

كما تم إخبار المجلس بالانخراط في أشغال تهيئة المقرات الحالية للارشيف بالمغرب وإطلاق دراسة أولية حول وضعية الارشيف الوطني

Revue de Presse de l'Organisation Marocaine des Droits de l'Homme

وكيل الملك لأخت أحد شهداء الحسيمة : أولائك ماتوا و لا يمكن إرجاعهم ، لما لا تتركوهم لحالهم

ريفناو : هيئة التحرير

كما كان مقررا في البرنامج النضالي لحركة 20 فبراير بالحسيمة لهذا الشهر ، تم تنظيم هذا اليوم الخميس 25 غشت ندوة بالساحة الكبرى لفائدة عائلات الشهداء الخمس الذين تطالب الحركة و كل الغيورين بالإقليم بالكشف الفوري لحقيقة مقتلهم و إحتراق جثثهم بإحدى وكالات البنك الشعبي بالحسيمة عقب مظاهرات و أحداث يوم 20 فبراير الماضي .

و حضر الندوة مجموعة من الفعاليات و الإطارات المناضلة و المهتمة بقضية شهداء الحسيمة ، بالإضافة لساكنة الحسيمة و المناطق المجاورة ، مما أعطى للندوة بعدا جماهيريا ، بالإضافة لكونها نظمت بساحة عامة و الكل كان مدعو لحضورها و المساهمة في إنجاحها.

تناوب على إلقاء الكلمة مجموعة من مناضلي حركة 20 فبراير بالحسيمة و عائلات الشهداء الخمس الذين أدلوا بشهاداتهم بخصوص آخر التطورات التي عرفها ملف أبنائهم ، و أكدوا بهذا الصدد أنهم تلقوا دعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، و بعد تلبيتهم للدعوة إلتقوا بالسيد الصبار بمدينة الرباط ، و عرض عليهم بعض الحلول لتسوية الملف ، من بينها التعويض المادي ، الشيئ الذي رفضته العائلات ، و كان مطلبهم الوحيد في المرحلة معرفة الحقيقة الكاملة ،

و في نفس السياق صرحت العائلات أنها رفعت دعوة قضائية ضد كل من البنك الشعبي و مديرية الوقاية المدنية ، قوبلت في أول الأمر بالرفض بحجة مرور فترة طويلة على الحادث ،قبل أن يتمكن المحامون الثلاث المكلفين بالملف من فرض الأمر الواقع ، و الآن ينتظر أن يتخذ القضاء مجراه لتحقيق العدالة في القضية .

و صرحت في هذا الصدد أخت أحد الشهداء أنها توجهت لوكيل الملك بالسؤال عن حقيقة وفاة أخيها و باقي الشباب ، فنهرها و أمرها بالخروج من مكتبه بعد أن قال لها أن أولائك الآن موتى و ما على ذويهم سوى تقبل الأمر و معايشته ، لأن الموتى لا يعودون .

يشار إلى أن حركة 20 فبراير لبني بوعياش كانت حاضرة و شاركت بإلقاء كلمة بالمناسبة ، في حين تغيبت حركة إمزورن ، رغم حضور العديد من مناضلي و أبناء إمزورن للندوة .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme